- أسس عملية التقويم المنهج :-

1- يعد التقويم جهاز التحكم في منظومة المنهج ،فهو المسؤول عن مسار العملية التعليمية في اتجاها السليم من خلال التغذية الراجعة.

2- إن مجالات التقويم لا تقتصر على نتائج التعلم و إنما تشمل على وثيقة المنهج و تنفيذه و نواتج التعلم.

3- التقويم ليس عملية ختامية تأتي أخر مراحل تنفيذ المنهج و لكن عملية مستمرة تصاحب العملية التعليمية تخطيطاً و تنفيذاً و متابعة.

4- إن التقويم ليس غاية و لكنه وسيلة تهدف لتحسين العملية التعليمية.

5- الأخذ بالبيئة المحيطة بالمنهج عند تقويمه لان البيئة تؤثر تأثير مباشر فيه مثل: مستوى الطلاب ، والموارد المتاحة، و الوسائط، مخرجات المناهج السابقة و التسهيلات الأخرى البشرية و المادية و الطبيعية و الإدارية .

- المعلومات المستعملة في عملية تقويم المنهج :-

*** معلومات مبنية على استبيانات ومقابلات وذلك عن طريق اسئلة موجهة :-**

1- خبراء المناهج والمواد التعليمية .

2- المعلمين والمشرفين التربويين .

3- المتعلمين .

***معلومات إجرائية**

وذلك عن طريق أسئلة مدروسة (موضوعية)يتم طرحها على التلاميذ للتعرف على عملهم وشعورهم أثناء عملية اختيار المنهج .

***معلومات مبنية على المراقبة والملاحظة أثناء عملية التعليم والتعلم ، على أن يقوم بعملية الملاحظة أشخاص مدربون يدونون ملاحظتهم الشخصية في بطاقة مجهزة .**

مشكلات تقويم المنهج :-

يعتري تقويم المنهج كعلم وممارسة ، عدد من المشاكل والصعوبات التي تعوق تقدمه وتحقيقه الفعال لرسالته التربوية الهامة ، المرتبطة عموماً بتحسين المنهج وتوجيه التربية المدرسية ، وأهم السلبيات التي تواجه تقييم المنهج مجمله كالتالي :-

1/ افتقار تقييم المنهج لنظرية واضحة ومتكاملة قادرة على توضيح وتفسير أهدافه وعملياته ومظاهره المختلفة .

2/ افتقار تقييم المنهج أو عدم قدرته أحياناً على تحديد هوية المعلومات أو البيانات الحاسمة لصناعة قراراته المنهجية المطلوبة . قد يتوفر نتيجة التقييم حشد كبير من المعلومات الخاصة بالمنهج ، ومع هذا

فإن ما يحتاجه مختصو التقييم في العادة هو نوع محدد من البيانات دون الأنواع الأخرى .إن عمليات الفرز والغربلة الضرورية لتخصيص هوية البيانات المطلوبة هي بذاتها مضنية وعميقة أحيانا تذهب معها سدى كثير من الامكانيات .

3/ افتقار تقييم المنهج لأدوات وطرق نظامية اجرائية متخصصة كما هو الحال مع البحوث التربوية والعلمية وطرقها التنفيذية التجريبية وشبه التجريبية.

4/ افتقار تقييم المنهج لطرق ووسائل علمية متخصصة وكافية لتنظيم ومعالجة وتقرير المعلومات التي يجمعها .

إن كثير من بيانات التقييم تتراكم لدى الجهات المعنية دون قدرة واضحة من هذه الجهات على فرزها وتحليلها المناسب ، تمهيداً للاستفادة منها في تحسين المنهج أو تقرير مصيره .

5/ افتقار المنهج للأعداد الكافية من المختصين المؤهلين الذين تتطلبهم الدراسات المنهجية .

6/ تركيز تقييم المنهج على نواح غير هامة كالدراسات الكمية لصناعة أو لآثار المنهج ، يتوجب تحول التقييم للدراسات النوعية المعنية بفعالية المنهج وكفاية آثاره ثم الوسائل والاستراتيجيات التربوية التي كانت سبباً لهذه الفعالية أو الآثار .

7/ فساد محسوبية الجهات المعنية بتقييم المنهج . يلاحظ أحياناً أن الجهة صاحبة المنهج تقوم بتعيين مختص التقييم وتحدد له المسؤوليات التي سيتولاها والقرارات التي يتوجب منه اتخاذها ، وفي حالات أخرى تمارس الاتفاقات السرية بين جهة المنهج ومختص التقييم " في حالة استقلاله عن جهة المنهج " دوراً كبيراً في النتائج التي يتم التوصل اليها .

8/ ضياع مسؤوليات التقييم من خلال تبادل الاتهامات وراء ضعف تقييم المنهج في تحقيقه للأهداف المقترحة له فالجهة المعنية بتقييم المنهج تتهم النتائج بإنها غير فعالة أو مجدية لأعمال التحسين المطلوبة ، ومختص التقييم يتهم الجهة المعنية بعدم تطبيق التوصيات التقييمية أو بتشويه ما تشير إليه من تضمينات عملية .

9/ تعارض الفلسفة التربوية للمدرستين السائدتين لتقييم المنهج التجريبية والإنسانية ، فبينما تركز المدرسة الأولى على أهمية الضبط المتناهي لعماليات ونتائج التقييم للحصول على علاقات سببية متبادلة فإن المدرسة الإنسانية توجه عنايتها بالدراسات الطبيعية غير المنضمة مسبقا بالكامل أي ملاحظة المنهج في بيئاته الطبيعية والواقعية بالمدارس والغرف الدراسية ووصف ما يجري بخصوصه من عوامل وعمليات ونتائج ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة مباشرة لمتطلبات واقع المنهج .

10/ افتقار نتائج التقييم لتطبيق الواجب لها كتحسين المنهج أو الغائه أو إدخال تعديلات محددة على عوامله أو ممارساته أو أهدافه . يجادل نفر من المهتمين أن مهما كانت نتائج التقييم فإن المنهج يستمر كما هو دون تغييرات تذكر دون ملاحظتها عليه .

11/ التوقيت غير المناسب لتقييم المنهج ولا مكانية الاستفادة من نتائجه فقد يتصف مرة بالسرعة أو القصر وفي أخرى بالطول الأمر الذي يحرم الجهات المعنية من الاستخدام الفعال لتضميناته العمليه كما هو مطلوب .

12/ الشفوية الزائدة بين المختصين والمعنيين حول أهمية التقييم والمحاسبة المنهجية مع الندرة الحقيقية في الدراسات التقييمية العلمية للمناهج والبرامج الدراسية .

13/ الميل لقياس مظاهر منهجية هامشية دون أخرى هامة للمنهج والتربية المنهجية .

14/ عدم توفر الوقت الكافي لأعمال التقييم الجاد ومتطلباته التنفيذية .

15/عدم تحديد ما يراد تقييمه بالضبط فقد نريد تقييم شيء ثم نقيم بالفعل شيء أخر ربما لعدم تعريف أو تمييز الموضوع بدقة كما هو مطلوب أو خلطه مع عامل أو موضوع أخر مشابه .

16 / عدم توفر الخدمات البشرية والتربوية والمادية المساعدة التي تكفي للقيام البناء بعمليات التقييم .

17 / تدخل الميول الشخصية في إعطاء المعلومات المنهجية من المعلمين وغيرهم من أفراد المجتمعات المدرسية الأمر الذي يشوه النتائج ويؤدي لأحكام تقييمية زائفة .

18/ وجود فارق واسع أحياناً بين مجال الأهداف المنهجية بمتطلباته التربوية ومجال التقييم ومتطلباته، بمعنى قد نعلم التلاميذ شيئاً ثم نقيم تحصيلهم لشيء أخر ، الأمر الذي يؤدي لتغذية تقييمه راجعه غير مفيدة أو مجدية .

19/ توفر أدوات ووسائل تقييمة خاصة بالأهداف والقدرات الإنسانية البسيطة دون المركبة منها ، الأمر الذي يحرم التقييم من البيانات الأساسية لإصدار حكم واقعي متكامل حول صلاحية أو قيمة المنهج .

20 / تناقض وجهات نظر مختصي التقييم نظراً لإختلاف فلسفاتهم التقييمية أو تنوع أهوائهم أو التزاماتهم العملية .

21/ احتجاج بعض الجهات المدرسية كالتلاميذ والمعلمين ضد غزو الأعمال التقييمية لخصوصياتهم الشخصية ،أن التقارير الذاتية ومقاييس القيم والميول ومفهوم الذات و الاهتمامات الخاصة والعلاقات الانسانية هي أكثر مجالات ووسائل التقييم المنهجي عرضة للجدل والمعارضة .

22/ ضعف الأبحاث التجريبية السائدة في الاستجابة لمتطلبات الدراسات التقييمية وخاصة ما يرتبط منها بكشف فعالية المنهج لكون التأثير المنهجي قد ينتج من عدة عوامل تتداخل معاً بجانب المنهج لإحداث ما نراه من نتائج وأنواع سلوكية .

ومن المشاكل تواجه تقويم المنهج غير الذي تم ذكره آنفاً :-

1- ضعف قدرة الوصول إلى تقويم شامل .

2- تعقد السمات الإنسانية التي يراد تقويمها .

3- النتائج المراد تقويمها قد تكون معنوية وتجريدية عامة وليست محسوسة ونوعية وخاصة .

4- نتائج التعلم التي نريد قياسها قد يكون من الصعب تحديدها والتعبير عنها بتعابير واضحة ومحددة .

5- لاتزال الكثير من أدوات القياس والتقويم في العلوم الإنسانية غير دقيقة ومبعثا للشك والارتياب في صدق ودقة النتائج التي نقيسها .

وسائل تقويم المنهج :- يمكن تحقيق ذلك من خلال قياس نمو الفرد وذلك عن طريق

أ- تقويم تحصيل المتعلم في مجالات المنهج المختلفة
ب- تقويم التكيف الشخصي الاجتماعي وذلك عن طريق تتبع كل ما يقوم به المتعلمون وتسجيله بدقة وموضوعية وراي المتعلمين بزملائهم وتقارير اولياء الامور

ت- تقويم نمو ميول المتعلمين والاتجاهات المرغوب فيها وذلك عن طريق الاستفتاءات المعدة لذلك الغرض او ملاحظة المتعلمين ملاحظة دقيقة او تحليل الكتب او الموضوعات التي يفضلها المتعلم وكذلك الاختبارات وملاحظة اعمال المتعلمين ومناقشتهم .

ث- تتبع نمو المتعلم عن طريق البطاقات او التقارير التتبعية وهي خاصة بتجميع وحفظ جميع الحقائق عن المتعلم .

مراحل تقويم المنهج :-

1- التقويم التمهيدي : وهو التقويم الذي يتم قبل البدء بتنفيذ المنهج للتأكد من توافر متطلبات التنفيذ واجراءاته وشروطه

2- التقويم البنائي : وهو التقويم الذي يجري في اثناء عملية تنفيذ المنهج وذلك للتأكد من سير عملية التنفيذ ورصد الصعوبات والعقبات المعترضة للعمل

3- التقويم الختامي ك وهو التقويم الذي يتم في نهاية التنفيذ للتحقق من مدى تحقق الاهداف لدى المتعلمين

4- التقويم التتبعي : وهو التقويم الذي يتم بعد التقويم الختامي لغرض اقتراح حلول للمشكلات وتوجيه خط سير المنهاج وتطويره .

.....

- ابراهيم ، عبد اللطيف فؤاد(1975) : المناهج اسسها وتنظيماتها وتقويم اثرها ،مكتبة مصر،ط4، القاهرة.
- داود ماهر ، مجيد مهدي (1991):أساسيات في طرائق التدريس ، التعليم العالي ، جامعة الموصل ، كلية التربية .